التوازنات والمحاور والقوة في السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط .. نماذج مختارة

م.م عبدالله محمد قاسم

Abdallah.mohamed@nahrain.edu.iq

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسيات الدولية

علي مهدي علي

الجامعة الاسلامية في لبنان/ كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية / قسم العلاقات الدولية

Aliimahdi90@gmail.com

الملخص:

تفرض المصالح الامريكية في الشرق الاوسط بناء نمط جديد من التوازنات التي تستند الى المحاور الاقليمية وتبني طريقة للتعامل معها من خلال مستويات من الادارة. وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في المنطقة يتطلب مجموعة من الأولويات الضرورية لاستمرار السيطرة والتأثير في تفاعلات المنطقة وعلى هذا الاساس ستمثل منطقة الشرق الاوسط بؤرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية لعدة اسباب، لعل الاهم منها حضورها في تفاعلات البيئة الدولية وما تتوافر عليه من ثروات والترابط بين دولها ومتطلبات الاداء الاستراتيجي الامريكي فضلا عن منظومة التحالفات التي لا يمكن ان تشهد انخفاضا في اهميتها على سلم الاولويات الاستراتيجية الامريكية. وهنا تطرح دراسة تشكيل المحاور وتوازنات القوة في السياسة الامريكية مشكلة امام الباحثين لانها تتطلب العديد من الرؤى المرتبطة بتوجهات السياسة الامريكية وكذلك استراتيجية الولايات المتحدة لاعادة توازنات القوة والنفوذ والية ادارتها في عموم الشرق الاوسط لذا فأن الولايات المتحدة تدخل تغييرات تكتيكية في استراتيجيتها استجابة منها لأدراك التحول في العلاقات الدولية، او تغير بيئة الصراع، او طبيعة التحالفات التي ترتكز إليها. لذا، سيكون لزاماً على الولايات المتحدة ان تعيد صياغة خارطة مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط.

الكلمات المفتاحية: (الشرق الاوسط ،الاستراتيجية الامريكية، التوازنات ،محاور القوة ،التحالفات).

Balances, axes, and power in American policy towards the Middle East... selected models

Abdullah Mohammed Qasim

Ali Mahdi Ali

Abstract:

American interests in the Middle East require building a new type of balance based on regional axes and adopting a way to deal with them through levels of administration. The United States of America has found that implementing its security and political program in the region requires a set of priorities necessary for continued control and influence in the region's interactions. On this basis, the Middle East region will represent the focus of vital interests for the United States of America for several reasons. Perhaps the most important of these is its presence in the interactions of the international environment, the wealth it has, the interconnectedness between its countries, and the requirements of American strategic performance, as well as the system of alliances, which cannot witness a decline in their importance on the scale of American strategic priorities. Here, studying the formation of axes and balances of power in American politics poses a problem for researchers because it requires many insights related to the, As well as the United States' strategy to restore the balance of power and influence and its management mechanism throughout the Middle East. Therefore, the United States is introducing tactical changes in its strategy in response to the realization of the shift in international relations, or the changing environment of the conflict, or the nature of the alliances on which it is based. Therefore, the United States will have to reformulate its map of strategic interests in the Middle East

Key words: (the Middle East،American Strategy ،Balance،Axes of Power،Alliance).

التوازنات والمحاور والقوة في السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط .. نماذج مختارة

مقدمة:

لأسباب عديدة ستمثل منطقة الشرق الاوسط منطقة المصالح الحيوية الاولى للولايات المتحدة الامريكية لعقود قادمة من الزمن ، والاهم من بين هذه الاسباب، المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة فضلا عن الموقع، والثروات، و الاهم منظومة التحالفات التيمن الصعب ان تتحول نحو انخفاض في اهميتها بالنسبة لأولويات الاستراتيجية الامريكية. وعلى هذا الاساس فأن البحث والدراسة في هذا الصدد، اي الاستراتيجية الامريكية المعاصرة تجاه الشرق الاوسط بمضامينها والياتها لابد ان يسلط الضوء على محاور مهمة وبمستويات محددة اهمها الصراع الجاري في المنطقة والمتولد عن حركة المحاور وهو ما يعبر عن مجمل التعاطي الفكري الذي تبديه الولايات المتحدة مع قوى المنطقة ، والمتغيرات التي تتجاوز حدود النظرة المتكونة نحو امكانية التنفيذ والتطبيق الفعلي في التحالفات والتوازنات القائمة على معادلة القوة والتي دخلت عليها تغييرات متعددة منحت امكانية تحقيقها فرصة اكبر .

اهمية البحث : تتركز اهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على نوعية التفاعلات وحركة المحاور التي تتفاعل معها الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط في ضوء تنامي حالة الاضطراب والارتباك في الاوضاع الاقليمية وتحول طبيعة التوازنات القائمة.

اشكالية البحث : تطرح دراسة ادارة محاور الصراع وصياغة توازنات القوة في السياسة الامريكية اشكالية في اطار البحث العلمي كونها تحتاج لمزيد من التحليل والرؤى المرتبطة بتوجهات السياسة الامريكية وكذلك استراتيجية الولايات المتحدة لاعادة توازنات القوة والنفوذ والية ادارتها في عموم الشرق الاوسط . وعلى هذا الاساس يمكن ان نطرح عدة تساؤلات في هذا الجانب : ماهي مرتكزات السياسة

الامريكية تجاه الشرق الاوسط. وماهي الرؤية الامريكية الجديدة للشرق الاوسط في ظل التحولات الجارية . وماهي اليات الصراع المتشكل وطبيعة المحاور التي تتشكل على اساس الصراع

فرضية البحث

مصالح الولايات المتحدة وطبيعتها ومتطلباتها تقتضي فرض نمط جديد من التوازنات التي تستند الى بناء المحاور الاقليمية وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في المنطقة يتطلب مجموعة من الأولويات الضرورية لاستمرار السيطرة والتأثير في تفاعلات المنطقة، لذا فهي تسعى لاعادة تشكيل التحالفات وتوازنات القوة بين الفاعلين الاقليميين. وهذا يعني ان فاعلية التوازنات الأمنية هي حركة تفاعل بأنماط مختلفة تنبع عن محاور استراتيجية اساسها الصراع.

منهج البحث : اعتمد البحث منهجية مركبة استندت الى الوصف عبر المقترب الوصفي وهي ضرورة لعرض الاوضاع والمرتكزات الاساسية في السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط ومن ثم لجات الدراسة الى اعتماد المقترب التحليلي مع توجه نحو توظيف مدخل دراسة المستقبل المستند الى قراءة المعطيات .

هيكلية البحث : ينقسم البحث الى خمسة محاور يتناول كل محور موضوعا متكاملا مترابطا مع المحاور الاخرى بغية الوصول الى التوصيف الحقيقي للموضوع ومن ثم الركون نحو امكانية التحليل لاظهار نتائج البحث عند الخاتمة والاستنتاجات . فقد عالج المحور الاول موضوع المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط في حين ناقش المحور الثاني موضوع الرؤية الامريكية الجديدة للشرق الأوسط، كما تطرق المحور الثالث بالبحث في موضوع التقييم استراتيجي امريكي لاوضاع المنطقة، اما المحور الرابع فقد سلط الضوء على تغير مفاهيم الصراع وطبيعة البيئة الاستراتيجية اما المحور الخامس فقد تناول بالبحث تشكيل المحاور والتوازنات لتأمين النفوذ على وفق نماذج مختارة للدراسة

المحور الاول: عناصر الارتكاز في الاستراتيجية تجاه الشرق اوسطية.

يطغى على الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط نوع من الخصوصية ،لا سيما في المرحلة التي اعقبت نتائج الحرب الباردة ومسار التغيير في التراتيبية الدولية وصولا الى المرحلة المعاصرة التي تواجه فيها الولايات المتحدة تحديات كبيرة، منها ما يتعلق بالادوار ومكانة القوى الاقليمية وتمدد مساحات الصراع ونوعيته فضلا عن مخاطر دخول قوى اخرى لها مصالح واهداف الى المنطقة. وعلى اساس ذلك حددت الولايات المتحدة استراتيجياتها تجاه المنطقة مستندة الى مجموعة من عناصر الارتكاز الاساسية التي تهدف من خلالها الى تحقيق اهداف سياساتها الخارجية وضمان مصالحها القومية. وبما ان منطقة الشرق الاوسط باتت نقطة ارتكاز للاستراتيجية الامريكية، وهذا يعني تغير مستويات التحرك الاستراتيجي وتعدد حاجات الاداء الامني والعسكري والسياسي الامريكي فيها. وفي تحليل هذا المعطى فلا بد من الاشارة الى ان المرتكزات القديمة التي كانت سائدة في مرحلة ما ان دخلت في تحول او تكييف مع تطورات المرحلة المعاصرة واحتياجات القوة العظمى واهدافها ، بالتزامن مع ما هو حاصل في البيئة الدولية ، فالمرتكزات التي قامت عليها الاستراتيجية الامريكية ازاء المنطقة لم تعد متماسكة، خاصةً وان منطقة الشرق الاوسط قد شهدت متغيرات متعددة قادت الى تحولات كبيرة وظيفيا وبنيويا[١]. ومن اهم تلك المتغيرات مساحة الحروب وامتداداتها وبروز محاور للصراع وانكماش دور الدولة لصالح قوى وجماعات مسلحة مما زاد من فرص بروز الكيانلت الفاشلة والمفككة ، اذ أن صعود دول وهبوط اخرى وبروز نسق إقليمى متعدد القوى الشرق أوسطية يبقى قيد التشكل، يمثل مرحلة انتقالية المرحلة لتشُكل نسق إقليمى جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق أوسطية[٢]

وتتجه معظم التحليلات التي تعنى بتفسير السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط نحو الارتباك وشئ من الضبابية لما يعتريها من مكونات مستمرة في التحرك والتي لم تتكامل بعد بوصفها معطيات

اساسية، والواقع أن هذا الخلل تفصح عنه نوعية وطبيعة الاداء الاستراتيجي الامريكي في المنطقة . إذ تبقى اهتمامات الادرات الامريكية متشابهة تجاه قضايا المنطقة من الحالة العراقية والملف الفلسطيني الاسرائيلي ولبنان والوضع السوري والطاقة وامن اسرائيل ، والصراع مع ايران[٣]

تنطلق الاستراتيجية الامريكية من مرتكزات ضمن توجه اوسع يشمل كل المناطق الحيوية في العالم، وهذا بالتأكيد مسار أي استراتيجية تقوم على الادراك الصحيح، وهو يعبر ايضا عن تطور كهم تستدعيه ظروف الأقاليم العالمية والمتغيرات الحاصلة فيها. إضافة لذلك، ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تستمر في حماية وصيانة مصالحها الحيوية في العالم من خلال التوجه نحو الانزواء وممارسة استراتيجية الانكفاء في اطار التعامل مع أي منطقة حيوية ومهمة في العالم كالشرق الاوسط، دون ان ننسى محورية دورها ومكانتها ، كذلك لا يمكن دراسة وتحليل تحليل التوجه الامريكي تجاه المنطقة بالاستناد الى متغير او مسار استراتيجي منفرد، والمثال هنا الاكتفاء الذاتي الأمريكي نتيجة توفر الطاقة وبخاصة النفط. وأن يتم على أساسه تقدير ذهاب الولايات المتحدة إلى انشاء وصياغة استراتيجيات مختلفة. فللشرق الأوسط مكانته الجيوستراتيجية بوصفه ميداناً يتوسط العالم ويؤثر في أمنه ومستقبله، وأن القوى التي توجد فيه تستطيع التحكم بضبط تطورات عالمية كثيرة، كما تستطيع مراقبة العالم ومعرفة اتجاهاته. وهذه لا يمكن فصلها عن المصالح الأمريكية الكبرى التي لا يمكن حصرها في قضية الاكتفاء النفطي، أو البحث عن مصالح تجارية معينة.

إن التصور الأقرب للوقائع الجيوستراتيجية، هو أن العالم أمام نمط استراتيجي أمريكي جديد، تجاه المنطقة يقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الابتعاد عن قضاياه، هذه الاستراتيجية الجديدة تقوم على نقيض استراتيجية أميركية دامت طوال نصف قرن استندت على مرتكزات معينة للحفاظ على هيكلية الشرق الأوسط القديم بأنظمته السياسية والاجتماعية وحدوده، وضبط صراعاته وتفاعلاته. هذه السياسة انتهت ، لكن مصالح الولايات المتحدة مستمرة . إن لهذا

النمط الاستراتيجي اعادة صياغة وتركيب المنطقة مرتكزات أساسية اهمها دفع عناصر التحول في المنطقة وتطبيقات الرؤية الامريكية والتي يتمخض عنها بروز فواعل جديدة سواء دولتية او من غير الدول فضلا عن أو حتى ظهور كيانات سياسية على مرتكزات الهوية والعرق والطائفة . لذا يمكن القول ان التفسير الاهم لذلك مرتبط ببعد جيوبولتيكي يعبر عن محاولة إعادة الهيكلية الاستراتيجية، ولكن على وفق معطيات ومرتكزات واولويات وشروط مستجدة واستحقاقاتها وابرزها محاور متصارعة تلبي حاجة التوازنات الجديدة، وهي عملية كلاسيكية في الاستراتيجية الدولية. وإنما يجري إعادة إنتاجها، فالقضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطاقة الدول وتوجهاتها، ثم تطبيق ذلك وترجمته على الواقع الجغرافي العالمي. بمعنى إعادة تطويع الجغرافيا وتشكيلها بطريقة اكثر جدوى وقابلية لخدمة مصالح الدول ولكي تتمتع بالمرونة الكافية واللازمة لإنجاز التسويات مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية.

ولا بد من القول هنا ان الولايات المتحدة امام مرحلة اعادة صياغة أولويات استراتيجيتها بالاستناد الى مرتكزات جديدة[٤] لذلك لا بد للمرتكزات التي كانت سائدة في مرحلة ما أن تشهد تحولاً او تكيفاً مع معطيات المرحلة الراهنة، اتساقاً مع ما هو حاصل في البيئة الدولية، ولا سيما وان منطقة الشرق الاوسط قد شهدت متغيرات متعددة، أفضت إلى تحولات خطرة على المستويين الوظيفي والبنيوي. ومن أهم تلك المتغيرات:

ـ حدوث صراعات وحروب بنمط غير متكافئ في بعض دول المنطقة مع الولايات المتحدة.

ـ بروز محاور الصراع المتجددة[٥]، وصراعات بين مكونات البيئة الاقليمية فيما يعرف بصراع الاعتدال والتطرف.

ـ تأثر ادوار الدولة لصالح قوى لا دولتية أي التنظيمات والقوى المسلحة، مما اوجد تطبيقات للدول الهشة والفاشلة .

ـ تحول محوري في شكل وطبيعة التحالفات والصراعات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الركائز الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط تتقسم بين جملة من الاهداف تتمحور حول (الردع والاحتواء والدفاع إزاء التهديدات الإقليمية) وهي من اهم تلك الأسس التي تقوم عليها السياسة الامريكية. اذ إن التهديدات الجيوسياسية المنبثقة عن الشرق الأوسط، تبدو متنوعة وغير نمطية بل ومختلفة عن السابق وذلك بسبب حدوث تحولات في الادوار ومكانة القوى الفاعلة في بنية التوازنات الاقليمية. كما أن إيجاد أنظمة موالية مستقرة يعد من ابرز المرتكزات للسياسة الامريكية في المنطقة، إذ جعلت الولايات المتحدة التعاون الأمني واستقرار أنظمة صديقة في المنطقة، أولوية لها ووسيلة لغايات أخرى، كمحاربة الإرهاب واستقرار أسعار النفط في السوق العالمية.

هذه الأمور فاقت هواجس أخرى، كتعزيز الديمقراطية أو حقوق الإنسان، إلى درجة أصبح الاستقرار مطلب وغاية. ويأتي مكافحة الإرهاب كمرتكز أساس ضمن أولويات الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط والمنطقة العربية تحديداً، فإن جهود مكافحة الارهاب لم تبدأ الا بعد هجمات ١١ أيلول، فقد تناول صناعُ السياسة المسألةَ بداية الهجمات على أن "لا تهديد أكثر إلحاحاً من التهديد الذي تشكله القاعدة والمنظمات الإرهابية المتصلة بها العابرة للحدود". وقد تطلبت الجهود المبذولة لتعطيل القاعدة وتفكيكها وإلحاق الهزيمة بها موارد عسكرية واستخبارية هائلة، ودفعت الولايات المتحدة إلى تعميق علاقاتها مع أنظمة متصلبة، كنظام علي عبد الله صالح في اليمن، ونظام حسني مبارك في مصر، اللذين أثبتا عدم استقرارهما لاحقاً. ويمثل الأمن الإسرائيلي والسلام العربي الإسرائيلي نقطة جوهرية في سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، إذ ضمنت الولايات المتحدة أمن إسرائيل وبقائها منذ تأسيسها، وكانت مسألة صنع تقدم باتجاه العملية العربية الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأميركية لضمان أمن إسرائيل. وتمثل إمكانية الوصول المستقر إلى النفط بأسعار معقولة أولويةً أساسية في السياسة الامريكية في هذا الجانب. فحتى أوائل السبعينيات، كان النفط يتدفق

بحرية، ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحظر الذي قامت به منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، والولايات المتحدة تكرس موارد عسكرية وجهوداً ديبلوماسية أكبر باتجاه ضمان الوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة.أما اليوم، فإن الولايات المتحدة تصبح أقل اعتماداً أكثر فأكثر على تلك الإمكانية وذلك بفضل الاستهلاك الأميركي المخفّض وموارد الطاقة المحلية الجديدة. ومع أن الخليج يظل مهماً، لأن الاقتصاد العالمي لا يزال عرضة لانقطاع تدفق النفط والغاز، ولأن النفط يتم تسعيره كسلعة عالمية، ففي هذه الأثناء، تبع الأزمة المالية التي بدأت في العام ٢٠٠٧ تعافٍ هش معرض للخطر من جراء أي عجز جدّي باستجلاب موارد النفط والغاز من الخليج إلى السوق[٦]، وكذلك تحقيق السلام الكامل عبر احداث تعديلات في الحدود الجيوسياسية للدول الموجودة حالياً في الشرق الأوسط، ونشر الديمقراطية[٧].

المحور الثاني : الرؤية الامريكية الجديدة للشرق الأوسط :

تحدد الولايات المتحدة رؤيتها للشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة مجموعة نقاط اساسية تتمثل في تعديل الاخطاء في ميزان العلاقات الدولية. وإعادة قراءة خارطة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع الحفاظ على استقرار المنطقة وامنها. وعلى الرغم مما يثار من جدل حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وخيارات البقاء أو الانسحاب، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية ستعمل على استمرار الوجود العسكري الامريكي ـ وإنْ بنسبة اقل من الحالي ـ في المنطقة إلى اجل غير محدود، كما تسعى الولايات المتحدة الى ان يكون توجهها الاستراتيجي في الشرق الأوسط صوب عدم السماح بتنامي أية قوة إقليمية في المنطقة، ولا سيما التي تتعارض مع أهدافها وغاياتها او القبول بأدوار اخرى بالتوافق مع استراتيجيتها في المنطقة[٨].وتعزز الولايات المتحدة الأمريكية مسعاها لكبح جماح إيران عبر أدوات متعددة ابتداءً من فرض العقوبات الاقتصادية تدريجياً عليها مروراً بتحجيم النفوذ الإيراني في دول المنطقة. وإعاقة أية محاولة لإقامة نظام إسلامي أو تجربة إسلامية غير

مرغوب فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. بالاضافة الى هدف جوهري يتمثل في جعل الشرق الأوسط مركزاً للاستراتيجية الأمريكية للسنوات المقبلة بوصفه مصدر الثروات الواعدة. ويرى محللون وخبراء أن هذا الهدف يمثل أكبر وأهم انقلاب في الاستراتيجية الأمريكية عقب أحداث ١١ أيلول، فقد باتت الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط كمصدر تهديد مباشر وقوي لمصالحها ، وهو ما يتوجب الالتفات إليه وإدارته بصورة مباشرة، وليس عبر وسائط كما كان عليه الحال في السنوات الماضية. كل هذا الى جانب هدف محوري هو مواصلة الحرب على الإرهاب، بحيث باتت دول الشرق الأوسط البيئة التي تنمو فيها من يسمون أمريكياً بـ"الجماعات الإرهابية"، وملاحقة هذه الجماعات ومن يحاولون مساعدتها سواء أعن قصد أم عن غير قصد، وسواء أبصورة مباشرة أم غير مباشرة.

إن أسباب تبني هذه الاولويات والاعتماد على هذه المرتكزات بالنسبة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط يعود الى ان هذه المنطقة تمر بمرحلة تغيير، والوقت مناسب لتقييم اتجاهاته ومعرفة الخيارات التي ينبغي اتباعها للتكيف معه. كما ان الولايات المتحدة بدأت ادراك الافتراضات المتصدعة والمنهارة والتي بنت عليها سياستها في هذه المنطقة لعقود وهي:

١. إن الولايات المتحدة تستطيع الاعتماد على الأنظمة العربية في التعاون الأمني واستقرار أسواق النفط من دون الحاجة إلى تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية.

٢. إن عملية السلام العربية الاسرائيلية حتى وإنْ تعثرت فإنها سوف تؤدي في النهاية الى حل الدولتين.

٣. العلاقات الإسرائيلية الأمريكية برغم الجدل حولها في كثير من الاحيان إلّا أنها سوف تستمر قائمة على رؤية استراتيجية متماثلة بين الدولتين.

٤. إن الولايات المتحدة هي اللاعب الاكثر فاعلية في المنطقة، وتستطيع مواجهة خصومها بكل قوة.

لكن من خلال مراجعة سياستها، يمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرةً على ضمان كل هذه الأهداف، بعد التحولات الحاصلة في مدخلات عوامل القوة في العلاقات الدولية والإقليمية، والتي لم تعد تقتصر على القوتين العسكرية والاقتصادية. إذ دخلت عوامل أخرى ضمنها، ملاءمة هذه السياسات للتوازنات الدولية، وتناسبها مع المصالح الداخلية (المجتمعية)، ناهيك عن صعود المجتمع المدني في تقرير السياسات العالمية وشرعنتها[٩].

ومع أهمية كل ما سبق، فإن التحول الأمريكي الحاصل هو نتاج خيارات أخرى ايضاً، باتت متاحة أمام الولايات المتحدة، من ضمنها:

أولاً: اطمئنانها لمستقبلها بشأن مخزونها من الغاز والنفط، مع الكشوفات الجديدة التي تفيد أن بإمكانها ـ في غضون العقد القادم ـ ليس الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، فقط، وإنما أن تتحول إلى مصدّرة له. ومع توقعات تفيد بإمكان إزاحتها روسيا عن مكانة المصدّر الأول للغاز في العالم.

ثانياً: تحول اهتمامها نحو مناطق أكثر أهمية في العالم لأمنها القومي، ولمصالحها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، في ما بات يعرف بالتوجه شرقاً، مع وجود نخب باتت تعتقد بأن ما يجري في الصين والهند واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، أهم بكثير لأمريكا، لمصالحها وأمنها، مما يجري في الشرق الأوسط، بتعقيداته ومتاعبه.

مع ذلك، ثمة ما يعزز الاعتقاد بأن أمريكا لن تتخلّى عن الشرق الأوسط، بسبب الهدفين الآخرين "النفط وإسرائيل"، وإنما هي ستتخلى عن شكل علاقتها فيه، وطريقة سعيها لفرض وجودها ومصالحها.

وفي المحصلة فان خصائص السياسة الأمريكية عموماً خصائص خاصة تستند إلى نظريات تشتق من الواقع الجيوستراتيجي والمصالح الحيوية في إقليم أو جغرافيا معينة.

ولأنّ الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لا يكفي وحده من أجل تحقيق الرؤية الأميركية المستقبلية للشرق الأوسط، فإنّ عناصر ثلاثة يتوجّب توفّرها بشكل متلازم مع الوجودين العسكري والأمني، بعدّها من أهم مرتكزات السياسة الامريكية وهي:

١. تغيير التركيبة السياسية القائمة الآن في معظم دول العالم الإسلامي لتصبح مبنيّة على مزيج من آليات ديمقراطية وفدراليات أثنية أو طائفية..

٢. التركيز على هوية شرق أوسطية كإطار جامع للفدراليات المتعددة المنشودة في بلدان المنطقة العربية والعالم الإسلامي،

٣. العنصر الثالث المهم للرؤية الجديدة تقوم على ضرورة إنهاء الصراع العربي/ الإسرائيلي من خلال إعطاء الأولوية لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، وقبل تحقيق التسوية الشاملة التي تتطلّب حسب المنظور الأميركي سنوات عديدة.

وتجد الإدارة الأميركية أنّ تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية سيدفع الأطراف كلّها إلى التسوية والقبول بحدود دنيا من المطالب والشروط، كما أنّه سيسهّل عملية صفقة القرن لتحقيق الاستقرار في هذا الشان عبر تصفية القضية الفلسطينية .

وكخلاصة لما يمكن أن تكون عليه الرؤية الأميركية للشرق الأوسط الجديد، فإنّ الولايات المتحدة تريد ديمقراطيات سياسية في المنطقة، لكن ليس إلى حدّ الاستقلال عن القرار الأمريكي، ومع احتمال وجود الصراعات وتطورها الى حروب مفتوحة.

كما تسعى واشنطن الى الوصول الى صيغ فدرالية جامعة لأجزاء في كلّ وطن، لكن ليس إلى حدّ الانصهار الوطني الكامل. وكذاك الوجود العسكري والأمني في بلدان المنطقة، ولكن ليس إلى حدّ التورّط بأوضاع حروب داخلية استنزافية أو الاضطرار لإبقاء قوات كبيرة العدد إلى أمد مفتوح.

المحور الثالث : تقييم استراتيجي امريكي لاوضاع المنطقة

من القراءة والتحليل لمعظم المؤشرات السابقة واحتمالية تطورها وتفاعلها، يمكن ترتيب توجهات السياسة الامريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط على عدة النحو التالي:

ـ التوجه الأول: يتمثل في محاربة انتشار الإرهاب، ومواجهة خطر ظهور أنظمة دينية متطرفة، وهو ما استدعي تغيراً في موقف الإدارة الأمريكية في التعامل مع بعض الملفات وفي مقدمتها الملف السوري، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجية المرحلية والمستقبلية، وعلى هذا الاساس جاء قرار انسحاب القوات الامريكية بالتناغم مع التقييم الاستراتيجي للاداء العسكري وواعادة الانتشار والمراقبة من داخل مناطق الاضطراب[١٠].

ـ أما التوجه الثاني المستنبط من التقييم الاستراتيجي، فتجسد في مواجهة الطموحات الإيرانية النووية التي قد تصل إلى أن تصبح دولة نووية. ولهذا، جاء قرار ادارة ترامب تطبيقا واقعيا لتقييم الاداء في هذا الملف وتطبيقا لما طرحه الرئيس ترامب في حملته الانتخابية[١١]

ـ في حين يتمثل التوجه الثالث في اعادة نشر القوات الامريكية في المنطقة بالشكل الذي يسمح لادارة ترامب من الحصول على حرية في المناورة

ـ أما التوجه الرابع فهو رؤية لاعادة صياغة معادلة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بنمط محدد يفرض صياغة جديدة لواقع الاحداث ويعيد تشكيل محاور التفاعل في هذا الشأن بالقدر الذي يضمن لاسرائيل التفوق والتمكن من فرض شروط في ادارة الملف وليس حله.

إذن، فالولايات المتحدة تدرك اهمية إعادة تقويم استراتيجياتها من اجل التركيز على معالجة التغييرات الجارية عبر الشرق الأوسط. حيث أن (المسار التكيفي) الذي تتبناه الادارة الامريكية سيركز

بشكل واضح "على الأزمات في المدى القريب والذي يعد الأكثر بروزاً بالنسبة للمصالح الأميركية، كما ينبغي لها أن تجعل من الإصلاح السياسي في المنطقة أولوية وأن تركن لمعالجة التوجهات على المدى الطويل في الوقت الذي تعمل فيه على التخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن عمق الازمة التي تضرب انظمة المنطقة ودولها"[١٢].

ومما لا يقبل الشك، أن مجمل الأوضاع في الشرق الاوسط تتأثر بشكل مباشر او غير مباشر بطبيعة توجهات الاستراتيجية الامريكية، والتي برغم تميزها بارتكازها على مجموعة من الثوابت التي لم يطرأ عليها تغيير منذ مدة، والتي وإن طرأ على هذه الثوابت من تغيير في بعض مضامينها ووسائل تحقيقها، إلّا أنها بقيت تحظى بأهمية كبيرة في الحسابات الأمريكية. ولكن لا يعني ذلك أن الاستراتيجية الامريكية غير قابلة للتغيير أو التطور، بل أن المتغيرات الإقليمية والدولية تفرض عليها نوعاً من التغيير والتعديل، بالإضافة إلى أن المستجدات المتوقع حصولها مستقبلاً تحدو بالولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة للتعامل معها[١٣].

وتدخل الولايات المتحدة تغييرات تكتيكية في هذه الاستراتيجية استجابة منها لأدراك انماط التحول في العلاقات الدولية، او تغير بيئة الصراع، او طبيعة التحالفات التي ترتكز إليها. لذا، سيكون لزاماً على الولايات المتحدة ان تعيد صياغة خارطة مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط.

بناء على ذلك، فلا بد للولايات المتحدة وفي ضوء اولوياتها والتحديات التي تواجهها في المنطقة أن تحدد السياق الاستراتيجي بطريقة تؤثر في حسابات جميع اللاعبين في المنطقة[١٤].

إن التحرك الاستراتيجي الامريكي في ظل المرحلة الراهنة أفرز أوضاعاً إقليمية غاية في الصعوبة والتعقيد. فأهداف الاستراتيجية الامريكية تجاه الملف السوري مع امتداد الصراع في سوريا داخلياً وإقليمياً أفرز وضعاً معقداً ألقى بظلاله على عموم المنطقة، ما أملى على صانع القرار الامريكي أن

يضع أهداف تحركه إزاء الملف السوري في ميزان الربح والخسارة وتطورات الوضع الدولي والتداعيات الاقليمية وشكل وطبيعة الوضع الميداني للصراع. في حين أن استراتيجية التعامل الامريكي مع موضوع البرنامج النووي الايراني بتطوراته دفع الولايات المتحدة الى الميل نحو الانفراد بقرار خاص لادارة هذا الموضوع، من خلال سياسة الضغوط القصوى واحكام الحصار على ايران للحصول على مكاسب اكبر[١٥].

وفي ظل حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تهيمن على المنطقة، تسعى الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجية بنّاءة لإعادة التوازن وبناء المحاور في منطقة الشرق الأوسط، تستند الى مقومات اساسية وهي بمثابة اهداف مرحلية تنسجم مع الرؤية الاستراتيجية الامريكية للمنطقة،[١٦] وهي استمرار التأثير الفاعل في قضايا المنطقة، وإعادة رسم الدور الأمريكي فيها بما ينسجم مع المصالح. وهذا يتطلب تفعيل دبلوماسية "توزان القوى" وتأكيد الانسجام بين القيم والمصالح الأمريكية. وكذلك العمل على احتواء الاوضاع المتدهورة والحيلولة دون خروج موضوع التسلح وانتشار الاسلحة عن نطاق سيطرتها، والتأثير في توجهات الانظمة الجديدة لدعم التحول الديمقراطي[١٧].

المحور الرابع: تغير مفاهيم الصراع وطبيعة البيئة الاستراتيجية

تتجه الاوضاع في الشرق الاوسط نحو مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار نتيجة الفوضى والصراعات ومتغيرات البيئة الدولية و الحرب على الإرهاب، وفي بؤرة هذا التصعيد يوجد احتدام للتنافس من أجل النفوذ والهيمنة التي دخلت هي الاخرى في تطورات جديدة التي تفرض حالة من التغير في ادوار الاطراف الاقليمية ، وبعبارة ادق هناك مساع من دول في منطقة الشرق الأوسط لان تكون مؤثرة في تحديد وجهة الاستراتيجية الأمريكية سيما في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط ولأسباب تتعلق بالخشية من تنامي نفوذ بعض القوى المناظرة والمنافسة لها. مع التأكيد ان هناك بعض الاطراف الإقليمية تتجه نحو توظيف أزمات المنطقة لصالحها من الناحية السياسية والاستراتيجية، ومن ثم توجيهها نحو رؤية جديدة لما يمكن أن يجري عليه العمل حاضرا ومستقبلاً في ضوء الصراع القائم وتداخل سياسات

المحاور الإقليمية والدولية حيال أزمات ومشكلات الشرق الأوسط بأكملها لذا ستكون الأخيرة أمام احتمالات عدة مرجحّة ما بين الاستقرار من عدمه من جانب ، أو البقاء في معادلة إدارة الأزمات أو الحروب التي تجري بالوكالة، وهذا هو الاحتمال المرجح في مشهد التنافس والصراع الحاصل في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر .

ومن دون أدنى شك ستبقى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة ضمن مدرك الاهتمام الأمريكي يقابله ويناظره بروز القوى العظمى المتمثلة في روسيا الاتحادية مع الأخذ بالحسبان تنامي قوة الصين اقتصاديا ومسعاها نحو النفوذ لذا فإن احتمالية استمرار التنافس الراهن بين القوى الدولية والإقليمية سيكون مدعاة لظهور نوع آخر من أنماط الصراع والتي يمكن أن نسميها بحروب التفكيك التي ستكون نتائجها وتداعياتها على أوضاع كل دولة من دول المنطقة متأرجحة ما بين هشاشة بنائها الداخلي أو ضعف وسائل المعالجة في علاقاتها البينية على مستوى سلوكها الخارجي .

ومن ناحية أخرى نجد إن هناك توجه للولايات المتحدة الأمريكية على توظيف قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية الحالية، لتتيح لها امكانية الاحتكار الشامل في مقومات القوة والنفوذ الدوليين لصالحها كي يستمر نهاجها التحكمي الاستراتيجي لمدة أطول من ذلك ، بسبب تنامي قوة المنافسين الجُدد دولياً وإقليمياً ومن المحتمل أن نلحظ بروز قوى أوربية وآسيوية ، ليكون لها الدور المؤثر في مراكز التحكم العسكرية والتكنولوجية وحتى الاقتصادية لتنسحب نتائجه على مستقبل النظام الدولي الراهن بأكمله [١٨].

من هنا جاءت التحليلات حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة المحاور وتوازنات القوى الجديدة في ضوء المخاوف من حدوث فراغ سياسي واستراتيجي بسبب تداعيات الأحداث في هذه المنطقة هذا في الوقت الذي تسعى فيه الكثير من دول المنطقة للتحرك نحو إدارة بعض ملفات الصراع والأزمات الحاصلة من أجل تغيير معادلة النفوذ في الاستراتيجية الأمريكية الراهنة ، لاسيما وإن دول مثل روسيا وتركيا وإيران باتت معنية بما يجري من حولها من متغيرات حاصلة في محتوى القوة النوعية التي تُعّد جزءًا من معادلة الاستقطاب التي طرأت على العلاقات الإقليمية البينية

المتمركزة على حدود سياسات المحاور والتكتلات التي تقودها الفواعل الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط[١٩]

وتحدد الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها تجاه المنطقة وفق الرؤية الحالية في السيطرة على التحالفات الأمنية والسياسية الحاصلة ضمن سياسة تعدد المحاور والتكتلات الاستراتيجية ، مع التركيز على استمرار امتلاك مقومات القوة لا سيما الاقتصادية الحاكمة على المنطقة كونها المؤشر الحقيقي للدخول في حقبة العولمة الاقتصادية الجديدة المتصاعدة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية،[٢٠]. أما الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الراهنة في الشرق الأوسط فستبقى تنشد إعادة إحياء مشروعها بالهيمنة على العالم من جديد ،عبر إقامة نظام سياسي اقتصادي دولي تابع وربما خاضع لها،.من هنا باتت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحكم بدوائر الصراعات الإقليمية من خلال التحكم بالإدارة وصولاً إلى فرض الحلول المناسبة بشأنها ومن منطق استثمار القوة الكامنة في العلاقات الدولية ولكن هناك تحديات كبرى عدة (صعوبة تهميش القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليمياً) بسبب صعوبة تجاوز معضلة الأمن السياسي والاجتماعي الداخلي لكل دولة من دول المنطقة . لذا بدأت بالتعاطي مع مرحلة جديدة من إدارة الصراع من خلال تغيير قواعد السلوك التصارعي وبناء المحاور. وفي ظل هذه البيئة الدولية الجديدة بات التوجه الأمريكي من أجل الهيمنة على العالم بأكمله مشفوعاً بحدوث تحولات استراتيجية مُضافة أخرى تكمن في بُنية المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط ،لكونها ارتبطت بعلاقة التأثير المتبادل مع النظام الدولي الجديد والتوازنات الإقليمية الراهنة ليسمح بوجود العديد من المنافسين من أجل فرض الرؤية الاستراتيجية حاضراً ومستقبلاً [٢١].

المحور الخامس : محاور وتوازنات لتأمين النفوذ ،، نماذج مختارة

إن استمرار حالة الصراع في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى تعثر سياسة التحالفات الدولية والإقليمية على حد سواء ، فضلاً عن تغير استقرار سياسة الهيمنة على وقع استراتيجيات غير واضحة ، وان كل التواقفات او ما يمكن ان نسميه تلاقي المصالح للدول الكبرى في المنطقة هو بالضد من التنافس

الأمريكي في حدود مجالات النفوذ لا بل والتفرد بالوجود العسكري في المنطقة لتبلور عالم بديل متعدد القطبية تحكمه الدبلوماسية في إدارة ملفات المنطقة المرتبكة [٢٢].

من هنا يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ادركت حدود التاثير في تشكيل أحداث منطقة الشرق الأوسط حالياً، مع وجود الفاعلين الاقليميين وبدليل الاستراتيجيات السابقة التي استحدثت في كل مرحلة من مراحل تطورها سيما منذ عهد الرئيس السابق الأمريكي (باراك اوباما) ، لتمكين تطوير توجهها الاستراتيجي بشأن الشرق الأوسط وأوروبا وصولاً إلى المحيط الهادي أي استراتيجية اسيوبة ، مما دفعها الى صياغة تنافس من نوع آخر من أجل ملء الفراغ بين القوى الكبرى والقوى الاقليمية على حد سواء، مما يعني السير نحو تحولات على مستوى محاور محددة تنذر بتصاعد وتيرة التنافس حول النفوذ ومستقبل الشرق الأوسط[٢٣].

أما استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تهدف إلى بناء تحالفات بصياغات أمنية جديدة اساسها القوة والادوار من أجل حماية مصالحها الكبرى في الكثير من دول العالم، على الرغم من أن كثير من هذه الدول لا تستطيع الاستمرار في تحمل اعباء الالتزامات الدولية في ضوء التحولات الحاصلة في شكل ومضمون المصالح نفسها. فضلا عن مراجعة وتقييم الدور الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية من اجل صياغة عناصر تنسجم مع متطلبات اساسية تعد من الثوابت ليتسنى لها بناء استراتيجية جديدة لحماية تحالفاتها القائمة مع دول الخليج العربية ، مما يضمن لها مجالا للحركة والمناورة الاستراتيجية تجاه القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا[٢٤].

ومما لاشك فيه سوف تتركز الاستراتيجيو الامريكية على الوصول الى تسويات للعديد من المشكلات عن طريق تحقيق ترابط بين دول المنطقة بتحالفات أمنية وسياسية تشرف عليها وتديرها من اجل منع أي خرق خارجي يتعارض مع مصالحها أو حتى حدوث أي تعاون ثنائي من شأنه أن يُحيّد من تأثير

فاعلية القرار الخارجي الأمريكي على دول المنطقة بأكملها لتذهب نحو الية توازنات جديدة تضمن لها دوام النفوذ والقدرة على الادارة .

وبالحديث عن شكل النماذج التي تحددها الاستراتيجية الامريكية في خارطة التوازنات والمحاور ، يمكن فهم هذا التوجه من خلال السير نحو بناء التوازنات الجديدة عبر تفسير تحفيز السعودية نحو إنشاء (الاتحاد الخليجي)، وانشاء نواة قوة عسكرية بهيكلية مشتركة وتنسيق سياسي واقتصادي بين دول المنطقة، بغية احداث تغيير نوعي فيما يتعلق بهيكل توزيع القوة في النطاق الاقليمي الخليجي على وجه الخصوص، ومن أهم مخرجاته تثبيت بنية استراتيجية مختلفة، على هذا الاساس نجد ان التوجه الامريكي كان فاعلا من خلال التحرك السعودي نحو وضع صياغات لتحالف جديد بصياغة عربية محددة يهدف بالأساس الى كبح جماح النفوذ الايراني في المنطقة. لذا جاء التوجه الاستراتيجي السعودي مستندا الى توظيف قوة المال والاقتصاد في سياستها الخارجية ، ولا سيما بعد التحولات السياسية والامنية في دول محورية بالنسبة للسعودية واهمها اليمن، وعلى اساس الاداء الاستراتيجي، فإن الولايات المتحدة تسير نحو تعديل مسار بوصلة التحالفات في المنطقة، حيث عملت على دعم التحرك السعودي لاحداث تباعد مستمر بين مصر وايران وبخاصة في المرحلة التي اعقبت التحول السياسي في مصر، من هنا يتضح منهج التحرك الامريكي تجاه السعودية لتأدية دور فرض العزلة على سوريا وابعادها عن حليفتها ايران والسعي المستمر لاحداث خلل بهيكل القوة السورية والتاثير في بنية النظام السياسي في سوريا وذلك ينسجم من ناحية الأهداف مع الاتجاه السعودي الجديد الذي اخذ بالتبلور منذ أحداث الربيع العربي، والذي يفسر ذلك محاولة ضم دول اخرى خارج البنيئة الخليجية مثل الأردن والمغرب[٢٥].

و تضع الولايات المتحدة في استراتيجيتها لبناء المحاور لتحقيق التوازنات قطر على راس اولوياتها ، إذ تعمل الولايات المتحدة على تعزيز الاندماج القطري التي تشهد علاقاتها مع ايران نوع من الاستقرار

في المحور نفسه ، عبر انماط تحرك وآليات تحرك مختلفة اساسها توظيف سياسة الحياد القطرية حيال ايران، والاستفادة ايضاً من سعي إيران لتوظيف دولة قطر وسياستها كممر امن لترميم علاقاتها الخليجية . وهذا ينبع ايضا من ادراك امريكي لتداعيات ارتباك العلاقات القطرية السعودية، الذي دفع قطر نحو تطوير اداء امني وسياسي مستقل عن بقية الدول الخليجية، وهذا ما سيكون له اثر في هيكلية التحالفات في منطقة الخليج. وتنظر الولايات المتحدة الى الامارات ضمن بنية التحالفات الموازنة للادوار الاقليمية ، من خلال ادراكها أي الولايات المتحدة لتاثير الامارات في توجهات السياسة الايرانية الاقليمية لعوامل القرب الجغرافي والمصالح وتنامي العلاقات التجارية بينهما. مما يمكن الولايات المتحدة من توظيف الدور الذي تؤديه الامارات في امكانية تحقيق رؤية متوافقة مع إيران . ولسلطنة عمان في سياق هذا المحور اهمية استراتيجية في الادراك الامريكي فهي أي عمان بما تمتلكه من خصوصية في سياستها الخارجية وبكونها ضمن المحور الخليجي الموازي لايران إلّا ان تمارس دور سياسي متميز في حركة التفاعل مع ايران فضلا عن باقي الدول تقوم على تبني منهج الحياد الفاعل . .

ولابد من القول ان ان التركيبة الاستراتيجية للتحالفات وما ينتج عنها من محاور تؤدي الى بناء توازنات جديدة في المنطقة التي نسلط الضوء عليها في الدراسة والبحث ستشهد اختلالا في عمقها الاستراتيجي في ضوء استمرار غياب الدور العراقي وتراجع عنصر التوازن مع دول جوار العراق لذا فهي أي الولايات المتحدة تدرك جيدا اهمية العراق بانتمائه ، ومكانته الاستراتيجية وطبيعة تأثيره في البيئة الاقليمية، لابد ان يكون مشاركا في تشكيلة محاور التوازن. ومن المهم ان نشير الى ان صيغة التوازن بالاستناد الى عناصر التحول الجارية في المشهد الشرق اوسطي وفي منطقة الخليج تحديدا سوف يرتكز الى ضرورة احداث التغيير في نوعية ميزان القوة الاقليمية، من خلال تعميق الخلل في توازن القوى في اطار المعادلة القائمة، فالمتغير العراقي وما سيفضي اليه يعيق إمكانية

خروجه وتخلصه من وضع الاضطراب مما سيكون له تأثير من ناحيةً الخلل في تراتيبية التوازن في المنطقة تستفاد منه أطراف اقليمية اخرى هدفها استمرار الوضع القائم [٢٦]

فضلا عن ذلك، فان هذه المعطيات ترسم طبيعة طبيعة الصراع الدائر في المنطقة وما له علاقة بمسارات الرؤية التفكيكية البنيوية للدول المتفاعلة في المنطقة ، اذ تهدف هذه الرؤية الى تكوين كيانات في محور بناء تحالفات المرحلة المقبلة والتي سيكون البعد الطائفي والمذهبي حاضرا بقوة في تركيبتها. وبهذا الفهم والاداء تكشف الولايات المتحدة عن استراتيجيتها لبناء محاور متصارعة ودورها في ضمان الامن الاسرائيلي المستقبلي. وينبغي ان نشير الى ان مركزية التوازن سترتبط بالاداء والدور الذي تؤديه تركيا بالقدر الذي يعبر عن مشاركة تركية صياغات امن تتعلق بالبيئة الجيوسياسية التركية . ان هذا التوصيف القائم عن تحليل معطيات الوضع القائم يكشف أن طبيعة التوازنات الشرق أوسطية الجارية والمتوقعة ستضع منطقة الشرق الاوسط في اطار تبلور بيئة استراتيجية مختلفة يمكن ان تتحدد في اطار محكم من المحاو ر وهي:

ـ المحور الاول الذي يضم ايران وامتدادات دورها في لبنان باتجاه حزب الله وسوريا و حركة حماس الفلسطينية، هذا المحور يستند الى محورية مركزية قائمة .

ـ المحور الثاني الذي يتشكل من الاردن ومصر والسعودية

ـ المحور الثالث ويضم السعودية وقطر وتركيا مما يتيح لهذه الدول امكانية اداء دور اضافي في مسار التوافقات الشرق اوسطية [27]. ولو نظرنا الى خارطة المحاور و نمط ادارتها من قبل الولايات المتحدة يمكن ان يفهم ما يتمخض عنها من حركة تفاعل وتوازنات تسير نحو ادامة الضعف في المحور الذي يضم سوريا ومدى قربها من ايران وكذلك منع ان يكون العراق بمثابة قوة داعمة بجانب ايران، وذلك من خلال ادراك مهم لطبيعة هذا المحور الثلاثي (سوريا ايران والعراق) يعني تأثيراً

سلبياً الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وهذا يعني أن الولايات المتحدة، ستكون مرغمة على البحث تركيبة مثلث شرق اوسطي [28]

هذه النماذج المختارة لمحاور وتوازنات الشرق الاوسط والتي تسعى الولايات المتحدة لادامتها وتحقيق التفاعل ضمنها تفسر لنا طبيعة توجهات الاستراتيجية الامريكية لادارة حركة التفاعل بالمنطقة مما يمنحها مزيدا من القدرة للتحكم فيها واستمرار السيطرة عليها ، وبذلك يمكن القول ان الصياغات الامريكية في الشرق الاوسط تسير نحو تركيبة شاملة لكن بجزئات مرحلية تضم معظم المستويات من امن واقتصاد عبر هيكلية متعددة سياسات دول المنطقة وانظمة الحكم فيها والادوار وعناصر القوة وتوزيعها مما يعبر عن تصور خاص بالمنطقة ومستقبلها[29]

الخاتمة والاستنتاجيات :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إعادة النظر مع اجراء المراجعة الشاملة لاستراتيجياتها حيال مستقبل منطقة الشرق الأوسط وبحسب الظروف والمتغيرات الحاصلة فيها ، ومن خلال ما تقدم يمكن توصيف ذلك بأنها استراتيجية سياسية وامنية لمسك زمام التحكم بمستقبل الشرق الأوسط مع تغييرات في الاعتمادية في تنفيذ ذلك سواء عبر شراكات او توافقات والاهم منها محاور وتحالفات لخلق نظام متكامل من التوازنات مستندة الى مقومات قوة وتوظيف قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

ولابد من القول ان حجم التحولات الجارية سيكون لها تأثير في علاقات البيئة الاقليمية في عدة أسس، منها هيكلية تحالفات أكثر براغماتية ستكون مرتبطة بالتحرك الاستراتيجي الامريكي القائم على منهجية ادارة المحاور والاشراف على الصراعات مما سينتج بعد مدة توازنات جديدة مع احتمالات التوجه الاستراتيجي للدخول في تفاعلات المحاور او تحقيق الشراكة من اجل المساهمة في انتاج جديد لحركة التفاعل من قبل القوى الاقليمية والقوى اللادولتية ، مما يفسح المجال لانبثاق مرحلة جديدة تتسم

بالمواجهة والتصادم بين محاور الصراع وهذا ما يعد من اكبر اولويات الاستراتيجية الامريكية في اداء الشرق الاوسط .

المصادر:

١-سمير امين وآخرون- العولمة والنظام الدولي الجديد-مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ط١ بيروت- لبنان ٢٠٠٤ ص٧

٢-خليل العناني-اوباما والشرق الاوسط -نوايا جيدة- تفتقد الرؤية -مجلة شؤون عربية العدد ١٣٧ -ربيع ٢٠٠٩ ص١-٢

- المصدر السابق [٣]

٤-خليل العناني، أوباما والشرق الاوسط.. نوايا جيدة تفتقد الرؤية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٧، ٢٠٠٩ ص١

٥- بروس و. جنتلسون، التكيف الاستراتيجي نحو استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط، مركز الأمن الأميركي الجديد، حزيران ٢٠١٢.

٦-علي حسين باكير، الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، ص ٢١.

٧-مثنى فائق، مستقبل الإستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٠١ ـ ٢٠١٠/ ٥/ ١١.

٨-عبد المجيد البلوي، موجز لتقرير التكيف الاستراتيجي: باتجاه استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، مركز الأمن الأمريكي الجديد على الرابط :
http://albuluwi.net/?p=56

٩-عمر كوش، القوى الكبرى وتوازنات ما بعد الربيع العربي، معضلة تواجه الدول الكبرى في التعامل مع عملية التحول في المنطقة العربية، ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

١٠-يمكن الاطلاع على، خطط الدبلوماسية الشعبية الأمريكية بعد صعود الاسلاميين في دول الربيع العربي، الاهرام الرقمي، القاهرة ٢٠١٣ على الرابط:
eid=1635&http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1241174

١١-مايكل سينغ، سُبل تفعيل استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران، ٢٥ شباط ٢٠١٣، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-to-jumpstart-u.s.-strategy-toward-iran

-محمد مطاوع، اولويات متجددة، مصدر سابق. [١٢]

١٣-أنطوني كوردسمان الأبعاد الإقليمية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة، ياسين الحاج صالح، في أخبار الشرق، دار البلد، دمشق، شباط ٢٠٠٣.

١٤-ريتشارد هاس، مارتن اندك (أنهى وقت التجديد للدبلوماسية)، نحو استراتيجية امريكية جديدة في الشرق الاوسط، في استعادة التوازن، استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، مركز صابان لسياسات الشرق الاوسط بمعهد بروكنغز، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١.

محمد مطاوع، توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط ـ أولويات متجددة، السياسة الدولية 15
eid=72&ttp://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370415

١٦-موجز لتقرير التكيف الاستراتيجي: باتجاه استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط ٢٣ يناير ٢٠١٣، مركز الأمن الأمريكي الجديد http://albuluwi.net/?p=56

١٧-مثنى فائق، مستقبل الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٠١ ـ ٢٠١٠.

١٨- وصال العزاوي ، مستقبل العرب في عالم متعدد الاقطاب ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، السنة السابعة ، العدد / ١٦ ، آذار ٢٠١١ ، ص ١٧٥ .

١٩-سيد أبو زيد عمر ، مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / ١٧٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٢ ، متاح على الرابط : http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88 ، تاريخ الزيارة ٢ / ١ / ٢٠١٩ .

[٢١] المصدر نفسه

٢٢ظافر محمد العجمي ، تخفيف التواجد الأمريكي في الخليج: تغيير استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى ، الدكتور ظافر محمد العجمي ، اصدارات / العدد ١٣٢ ، مركز الخليج للأبحاث ، جدة ، السعودية ، العدد / ١٣٢ ، كانون الأول / ٢٠١٥ ، ص ٩

٢٣- هادي نعمة ، مستقبل الشرق الأوسط : ثورات أكثر راديكالية ، اصدارات الميادين ، ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٨ ، ص ص ٢ – ٥ . متاح على الرابط : http://www.almayadeen.net/books/ . تاريخ الزيارة ٢ / ١ / ٢٠١٩

٢٤- سارة خليل إميرسون وأندروا وينر ، كيف يفكر العالم ؟ التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مصر . متاح على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/3766.aspx ، ص ٣ . تاريخ الزيارة ٢ / ١ / ٢٠١٩ .

[٢٥] للمزيد ينظر : فرج الكعلوك ، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html، كذلك ينظر: ايمان الاخضري ، العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي و النظرية الأمنية، مجلة دفاتر القانون والسياسة ، العدد ١٩ ، كانون الثاني ، ٢٠١٨ ، جامعة بسكرة ، الجزائر، ص ٣٢

[٢٦] تأثير العامل السوري في توازنات الشرق الأوسط الجديدة http://www.aljaml.com/. كذلك ينظر، حميد عبد الله، تركيا الجديدة وتوازنات القوى في الشرق الاوسط www.alnaspaper.com. كذلك يوئيل جوجنيسكي، الطوق الثالث، رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج، يونيو ٢٠١٢.

[٢٧] سلمى بو طوفة ، منال بو طوفة ، التوازن الاستراتيجي بين القوى الاقليمية في الشرق الاوسط السعودية – تركيا – ايران ، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، ٢٠١٩، صفحات متفرقة

[٢٨] غسان ملحم، مخاض التغيير الاستراتيجي في المشرق العربي، جريدة الاخبار اللبنانية، عدد ١٩٣٢، ١٥ شباط ٢٠١٣، كذلك يمكن مراجعة، كذلك خليل العناني، استراتيجية أمريكية لإعادة التوازن للشرق الأوسط، تقرير واشنطن، العدد ١١٧ ـ ٢٠٠٨.

[٢٩] حيدر علي حسين ، الصراع في الشرق الاوسط وخارطة التوازنات المقبلة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤١، ص ٥٢